

انتخابات قيرقيزستان الرئاسية

١. محمد أنور
الهيئة العامة للاستعلامات

مقدمة :

فى اختبار جديد للديمقراطية فى دول آسيا الوسطى المنفكة عن الاتحاد السوفيتى السابق، والتى لطالما عانت صراعات مريرة على السلطة وتداولاً ثورياً وانقلابياً على كراسى الرئاسة مثلما حدث فى كازاخستان وأوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان القريبة، ولم يشذ عن تلك القاعدة أي من دول هذه المنطقة، وإن كانت بدرجة أقل فى دولة قيرقيزستان التى شهدت خلال شهر أكتوبر الماضى ٢٠١٧، مخاض إنتخابات رئاسية انتهت بانتقال سلمى للسلطة فى منطقة عرفت وضعاً استثنائياً ومعتادة على أن يبقى الرؤساء فيها مدى الحياة.

وطبقاً للنظام السياسى فى قيرقيزستان والذى تم تعديله عام ٢٠١٦ لا يحق للرئيس أن يبقى فى منصبه أكثر من ولاية رئاسية واحدة بعدما كان مسموحاً له بالترشح لفترتين، قضاها الرئيس المنتهية ولايته "يلماظ بيك أتامباييف" وانتهت فى الأول من ديسمبر ٢٠١٧، حيث أفضت النتائج النهائية للماراثون الإنتخابى عن فوز "سور نباى جيبينيكوف" مرشح الحزب الاشتراكى-الديمقراطى القرقيزى أكبر الأحزاب فى البرلمان، والمعروف بولائه لأتامباييف، بنسبة ٥٤% من إجمالى الأصوات وإعلانه الرئيس الخامس لقيرقيزستان منذ إعلان استقلالها عن الإتحاد السوفيتى السابق عام ١٩٩١.



وعلى الرغم أن الحياة السياسية في قيرقيزستان تختلف لحد واضح عن مثيلاتها في البلدان المجاورة في آسيا الوسطى، إلا أن العديد من تقارير المراقبين قبيل إجراء عملية الإقتراع أبدت مخاوف من أن تؤدي هذه الانتخابات إذا ما أُسيئت إدارتها إلى تحطيم الواجهة الديمقراطية لقيرقيزستان، لأسباب عدة أولها أن العملية السياسية فيها هشه وقابلة للتغيير، مثلما حدث في أعقاب إنهيار الاتحاد السوفيتي حيث تمت الإطاحة بالرئيس عسكر أكايف أول رئيس للبلاد في ما عُرف "بثورة التيوليب" عام ٢٠٠٥، فيما فر الرئيس الثاني "كرمان بك باكييف" إلى المنفى عام ٢٠١٠ عندما اقتحم الشعب القصر الرئاسي وسط اتهامه بمزاعم الفساد، فضلاً عن تأثير القبلات خاصة ما بين قوميتي الطاجيك والاوزبك وارتفاع النعرة العرقية والتقسيمات المناطقية التي عززتها الجغرافيا الجبلية للبلاد، فضلاً عن تداول تقارير بارتفاع وطأة استهداف المعارضين في تلك الدولة وبخاصة ممن يحظون بقبول شعبي لصالح مرشحين يتم وزنهم لصالح وكفة النظام السياسي، بالإضافة لتأكيدات أخرى بتأثير الحكومة على وسائل الإعلام.

من ناحية أخرى، كان عدد مقدر من المراقبين قد أبدوا مخاوف من أن تؤدي نتائج الاستفتاء الذي أُجرى في ديسمبر ٢٠١٦ والذي أفضى إلى مجموعة تعديلات كان من أهمها عدم أحقية الرئيس في الترشح لأكثر من دورة واحدة لا تزيد بموجب الدستور عن ٥ سنوات، فضلاً عن إعطاء مزيداً من الصلاحيات لرئيس الوزراء، وسيطرة واضحة للسلطة التنفيذية على القضاء، إلى التأثير سلباً على توازن القوى السياسية على الرغم من وجود تعددية سياسية في البلاد، فيما إعتبر آخرون أن تلك التعديلات كانت توطئة لتولى الرئيس المنتهية ولايته "الماظ بيك أتامباييف" منصب رئاسة الوزراء بعد تركه



لمنصب الرئيس على شاكلة النموذج الروسي وتبادل كرسى الرئاسة بين بوتين وميديفيديف

طبقا لتقديرات الخبراء فإن انتخابات قيرقيزستان الرئاسية ٢٠١٧ كانت بمثابة المحك وأول انتقال وتداول ديمقراطي سلمى للسلطة في بلد قارب عدد سكانه سبعة ملايين نسمة وغنية بالذهب والمعادن الأخرى، وتستضيف قاعدة عسكرية روسية استراتيجية، والتي أعادت تنظيم نفسها كجمهورية برلمانية بعد أن أطاحت أعمال شغب عنيفة بأول رئيسين تولوا الرئاسة في البلاد بعد سقوط الإتحاد السوفيتي.

قواعد العملية السياسية

طبقا للدستور والنظام السياسى فى قيرقيزستان، تتم إنتخابات الرئاسة وفق الإقتراع السرى العام بين عدد من المرشحين، حيث يبلغ عدد المواطنين المؤهلين للتصويت (٣،٠٢٥،٧٧٠) مليون نسمة، وعلى الرغم من نص القانون على أن يتم الاقتراع على دورتين، إلا أن جميع الإنتخابات الرئاسية التى أجريت في البلاد انتهت دون إجراء دورة ثانية منذ حصول قيرقيزستان على استقلالها.

وقد كان من المقرر إجراء الإنتخابات أواخر شهر نوفمبر ٢٠١٧ ولكن تم تغيير التاريخ بسبب انتهاء فترة أتامبايف الرئاسية يوم ١ ديسمبر، وهو ما دفع نواب المعارضة في المجلس الأعلى للمطالبة بتقديم موعد انعقادها، لإفساح المجال لعقد لدورة ثانية محتملة وإقامة احتفال التنصيب قبل يوم ١ ديسمبر، وهو ما يمنع وقوع تضارب قانوني، وهو ما تم حيث أجريت الإنتخابات يوم الأحد ١٥ أكتوبر الماضى.

وقد تنافس فى الماراثون الرئاسى أحد عشر مرشحاً في سابقة غير



مألوفة، بينهم ثلاثة من رؤساء الوزراء السابقين في عهد الرئيس أتامباييف الذي يقود البلاد منذ عام ٢٠١١، وهم مرشح الحزب الحاكم سورونباي جينبيكوف، وإيمر بيك بابانوف مستقل، و تيمير سارييف مرشح حزب الصقر الأبيض، وهم من سبق لهم تولى منصب رئاسة الوزراء في عهد الرئيس السابق والاسبق، و آداخان مادوماروف مرشح حزب قيرقيزستان المتحدة، و تالات بك ماساديكوف مرشح مستقل، و أولوكبيك كوشكورو مرشح مستقل، وعظيم بك بيكنازاروف مستقل، وأرستان بك عبدildaيف، وأرسلان بك ماليايف مرشح مستقل، وإرنيس زارليكوف مرشح مستقل، و توكتايم اوميتاليفا مرشح مستقل. وهكذا ضمت قائمة المرشحين ٨ من المرشحين المستقلين، ٥ من مرشحي الأحزاب، ومعظمهم ممن لديهم تاريخ حافل في مجال العمل السياسي، وعلى الرغم من ارتفاع عدد المتنافسين على المنصب، إلا أن تقديرات المحللين أكدت أن التنافس على منصب الرئيس سيكون بين أربعة متنافسين هم أومبورك بابانوف وسورونباي جينبيكوف وتيماري سارييف وباكيت توروبايف كأفضل المرشحين.

أهم الرموز المرشحة للرئاسة

سورونباي شاريبوفيك جينبيكوف، ولد في ١٦ يونيو ١٩٥٨، بقرية بيي ميرزا بإقليم ومدينة أوش، التحق بعد انتهاءه من المرحلة الثانوية، بأكاديمية قيرقيزستان للزراعة، وتخرج فيها مهندساً لعلوم الحيوان، ثم استكمل بعدها دراسته في علم الإقتصاد من الجامعة الوطنية للزراعة بقيرقيزستان وحصل على درجة البكالوريوس في الإقتصاد.

مثمما أظهر جينبيكوف تفوقاً في مراحل التعليم المختلفة، أظهر تميزاً في المجال العملي وترقى في المناصب إلى أن وصل إلى منصب حاكم مقاطعة



أوبلاست أوش عام ٢٠٠٣، ثم واصل مسيرة النجاح تدريجياً إلى أن شغل منصب وزير الزراعة عام ٢٠٠٧، وواصل رحلة الصعود في مؤسسة الرئاسة إلى أن أصبح رئيساً للوزراء خلال الفترة من ٢٠١٠ - ٢٠١٦، وأصبح مقرباً من الرئيس أتامباييف وحظى بدعمه وبات يُنظر إليه باعتباره خليفته في الحكم، وفي ٢١ أغسطس ٢٠١٧ أعلن جينبيكوف عن نيته في الترشح لانتخابات الرئاسة، ثم تنحى للتفرغ لحملة الإنتخابية.

جدير بالذكر أن شقيق جينبيكوف "أسيلبيك جينبيكوف" يعمل أيضاً بالعمل السياسي وكان سياسياً من الطراز الأول، وكان من قادة البرلمان عام ٢٠١١.

أيمر بيك بابانوف، المرشح المعارض الأول والخصم اللدود لجينبيكوف، يبلغ من العمر ٤٧ عاماً وهو الابن الوحيد لوالده، الذي كان يشغل نائب دولة قيرقيزستان في المجلس السوفيتي الأعلى، عاش فترة طفولته الأولى ومرحلة الشباب في كازاخستان، وبعد تخرجه في الجامعة بدأ مسيرته العملية ولمع نجمه في مجال التجارة والأعمال في مجالات الفنادق والوقود والعقارات، وجمع ثروته من العمل أيضاً في مجال النفط، ثم دخل عالم السياسة عام ٢٠٠٥ عبر بوابة البرلمان، إلا أنه لم يسعد بالمنصب كثيراً حيث وقع إنقلاب على الرئيس السابق أكاييف فيما عُرف "بثورة التيوليب"، وكان يُعرف عن بابانوف أراءه القوية ضد الرئيس، لذا واصل عمله السياسي إلى أن أصبح نائباً لرئيس الوزراء عام ٢٠٠٩ في عهد الرئيس باكييف، ثم في عام ٢٠١١ تم تعيينه رئيساً للوزراء في عهد الرئيس المنتهية ولايته يلماظ أتامباييف، لكنه اضطر للتنحي في عام ٢٠١٢ بعد توجيه اتهامات له بالفساد المالي وتلقى رشاوى في السنة التي سبقت الإنتخابات البرلمانية عام ٢٠١٥، وقام بتأسيس تحالف بين حزبه



ريسبوبليكا "أرض الآباء" ثاني أكبر حزب في البرلمان وحزب آتا - جورت القومي.

وكان يُنظر لبابانوف باعتباره سياسياً محنكاً ورجل أعمال ناجح وملياردير ذو جماهيرية شعبية، يقدم نفسه كزعيم كاريزمي وديناميكي وإصلاحي، كما أنه صغير السن، والأكثر تحضراً وبالتالي تعتبره قاعدة عريضة من الشعب القيرقيزي المرشح الأوفر حظاً في صفوف المعارضة والأكثر قدرة للفوز بالمنصب الأهم، بدلاً من جينبيكوف، ابن الجنوب الريفي والذي يُنظر إليه باعتباره التابع المخلص لاتامباييف.

أما المرشحون الباقون، فقد تم النظر إليهم باعتبارهم الأقل حظوة في الحصول على فرصة الفوز بالمنصب الكبير، إلا أنهم كانوا من المرجح أن يؤثروا على النتيجة النهائية عبر التحالفات والتوافقات بين المرشحين مما يلقي بثقله لأحد المرشحين، مثلما فعل تاشييف الذي انسحب لصالح جينبيكوف.

تيميرسارييف، وهو المرشح الثالث، صاحب الشعبية الجماهيرية ولكن بدرجة أقل من جينبيكوف وبابانوف، من مواليد إحدى قرى أقليم تشويفي حيغر ببيشكيكن يبلغ من العمر ٥٤ عاماً، كان وزيراً سابقاً للمالية إلى أن أصبح رئيساً للوزراء في الفترة من مايو ٢٠١٥ إلى أبريل ٢٠١٦، ترشح لمنصب الرئيس عن حزب ايه - شومكاروايتفا لكون، تعرض بعد استقالته لانتقادات بمزاعم ضلوعه بقضايا فساد.

أما المرشح الرابع باكيتتوروباييف، ٤٤ عاماً، فقد تقدم للترشح للرئاسة عن حزب اونوغو التقدمي الذي يتولى رئاسته، وهو برلماني سابق أنتُخب عضواً في حزب أكول الذي كان يرأسه آنذاك كرمان بكباكييف.



قيرقيزستان الدولة والنظام

توجد جمهورية قيرقيزيا في الجزء الشرقي من آسيا الوسطى، وتجاورها جمهوريات إسلامية فمن الشمال تجاورها كازاخستان، ومن الغرب جمهورية أوزبكستان، ومن الجنوب الغربي جمهورية طاجيكستان، وتشترك في حدودها الشرقية مع إقليم تركستان الشرقية التابع للصين، وأرض قيرقيزيا جبلية في مجملها، وتتكون من هضبة عالية تضم في الشمال سلاسل جبال تيان شان، وفي الجنوب جبال ألاس، والقسم الأوسط من البلاد عبارة عن سهول في الغرب ويضم هذا القسم مجموعة من الوديان النهرية مثل وادي نارين ووادي نار، ومناخ قيرغيزيا قاري متطرف تعترضه التقلبات دافئة في المناطق السهلية الوسطى حيث تشكل الجبال حماية طبيعية لها، وهذا أحد أسباب تجمع وتواجد المهاجرين الروس بهذه المنطقة حيث ارتفعت نسبتهم إلى ثلث سكان البلاد.

وقيرقيزيا دولة إسلامية يبلغ عدد سكانها ٧ ملايين نسمة، منهم ٥٧% من القومية القيرقيزية و ٤١% من الأوزبك الذين يعيش أكثرهم في الجنوب، وما يقرب من ١% من الروس الذين يتواجدون بكثافة في الشمال إلى جانب أقلية من التتار، وتعود أصول القيرقيز والأوزبك إلى القبائل التركية و ٨٠% من الشعب القيرقيزي من المسلمين السنة ويتبعون المذهب الحنفي، و ١٨% مسيحيون يتبعون الكنيسة الأرثوذكسية الروسية و ٢% من باقي الشعب يدينون بديانات أخرى.

تتمتع جمهورية قيرقيزستان بثروات زراعية ورعوية ومعدنية جيدة، وأهم المحاصيل الزراعية القمح والذرة والارز والقطن وبجر السكر، وتحوى أراضيها ثروات معدنية أهمها الفحم وقليل من البترول، ويرتكز اقتصاد البلاد اليوم على اقتصاديات السوق المفتوحة، وتنقسم قيرقيزيا إدارياً إلى سبعة



محافظات هي محافظة باتكين، تشوى، جلال آباد، نارين، أوش، طلاس، ايسيك كول، ويتميز الشمال بأنه أغنى من الجنوب، والشعب القيرقيزى أغلبه من الشباب حيث تبلغ نسبة ٣٤,٤% من الشعب أقل من ١٥ سنة، ويتحدث اهل قيرقيزستان اللغة الروسية والقيرقيزية، ومعظم الجلسات البرلمانية تُدار بالقيرقيزية، مع ترجمة فورية متاحة لأولئك الغير ناطقين باللغة القيرغيزية.

وتاريخياً وصلت الدولة القيرقيزية إلى أوج اتساعها سنة ٨٤٠ م، حتى وصل نفوذها لمشارف جبال تيان شان حيث استطاعوا مد نفوذهم وسيطرتهم على تلك المنطقة لحوالي ٢٠٠ عام، وفي القرن ١٢ بدأ نفوذ القيرقيز فى التقلص حتى تراجعوا لحدود جبال ألطاي وسايان نتيجة لخطر المغول الذين دفعوهم للهجرة جنوباً حتى استولى عليهم جنكيز خان سنة ١٢٠٧م، وقد وصف المؤرخون المسلمون والصينيون القيرقيز الأوائل ما بين القرنين السابع وحتى الثاني عشر بأنهم أناس ذوو شعر أحمر وجلد أبيض وعيون زرقاء، وتشير تلك الصفات إلى أصول القيرقيز السلافية الأصل، إلا أنهم وبسبب الهجرات والفتوحات والزواج المختلط، ونتيجة هجرات العديد من الشعوب التي تقطن وسط وجنوب غرب قيرقيزستان باتت السمات الشكلية مختلفة من نتاج أصول متخالطة، أو تزاوج نابع من قبائل مختلفة، بالرغم من أنهم يتكلمون لغات متقاربة.

أما عن بدايات النفوذ الروسي لدولة قيرقيزستان فقد بدأت عندما استطاع الجيش الروسي دخول منطقة قيرقيزستان عبر منطقة توبا في سيبيريا في القرن ١٥، ثم فى عام ١٨٧٦ احتلتها الإمبراطورية الروسية، فثار القيرقيز ضدهم مرات عديدة وهاجرت نسبة كبيرة منهم إلى الصين وأفغانستان، وحكم السوفييت المنطقة في ١٩١٨، وفي ٥ ديسمبر ١٩٣٦ أصبحت قيرقيزستان تُعرف باسم



الجمهورية القرقيزية الاشتراكية السوفيتية إحدى جمهوريات الاتحاد السوفيتي، وفي أوائل التسعينيات بدأ حدوث تغيرات هيكلية في سياسة البلاد، وفي أغسطس ١٩٩٠ وقعت خلافات بين سكان ولاية أوش من الأوزبك والقرقيز على مدى شهرين انتهت بثورة على مجمل الأوضاع فيما عُرف "بثورة التيوليب"، والتي انتهت بنجاح عسكر آكاييف في الوصول لكرسى الحكم، وبعدها بفترة صغيرة حصلت البلاد على الاستقلال عن الاتحاد السوفيتي ١٩٩١.

وقد مر على حكم قيرقيزستان منذ استقلالها عن الإتحاد السوفيتي ٤ رؤساء كان أولهم عسكر باييف والذي تولى الحكم عام ١٩٩١ لفترتين رئاسيتين من ١٩٩٠-١٩٩٥ ثم من ١٩٩٥-٢٠٠٠، ثم جاء من بعده الرئيس كرمان بيك بكاييف الذى حكم البلاد خلال الفترة من ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٩، وتمت الإطاحة به فى "ثورة التيوليب"، وجاءت من بعده روزا أوتونباييفا التى حكمت البلاد بشكل مؤقت لمدة عام، وشهدت البلاد أثناء حكمها الانتقالى وضع دستور جديد، قبل أن تنتهى بعد اجراء الانتخابات الرئاسية التى أجريت عام ٢٠١١ وفاز بها الماظ بيك اتامباييف الذى استمر فى الحكم لدورة واحدة فقط.

جدير بالذكر أن قرغيزستان شهدت عام ٢٠١٠ أحداثاً بدأت بسلسلة من العصيان المدني الذى عم العديد من مدن البلاد، بسبب تصاعد الإشتياك الشعبى من الرئيس القرقيزي كرمان بك باكييف الذى اتبع سياسة حدثت من الحريات الإقتصادية والديمقراطية، أدت لانقلاب عليه فى سنة ٢٠١٠ أعقبها إندلاع أعمال عنف أودت بحياة ٧٤ قتيلاً وإصابة ٥٠٠ شخص، وانتهت تلك الأحداث بخلع الرئيس القرقيزي كرمان بك باكييف الذى فرّ إلى مدينة أوش القرقيزية، بإسقاط الحكومة وتشكلت حكومة انتقالية برئاسة روزا أوتونباييفا وخروج



الرئيس كرمان بك باكييف أمنا إلى جمهورية كازاخستان المجاورة بعد وساطات قام بها رؤساء كل من أمريكا وروسيا وكازاخستان.

سير عملية الاقتراع

طبقا لما أعلنته اللجنة المركزية للانتخابات فقد فتحت مكاتب التصويت أبوابها في الساعة الثامنة يوم ١٥ من شهر أكتوبر ٢٠١٧، حيث أجرى التصويت في أكثر من ألفي مركز اقتراع، حسبما أفادت اللجنة الانتخابية في بيشكيك ووصلت نسبة المشاركة بعد ساعتين من فتح مكاتب التصويت، ٧٠،٥%، وسارت عملية الاقتراع بسلسلة حسب تقارير المراقبين الأولية، فيما أعلن الرئيس اتامباييف صراحة وقوفه الى جانب سورون بيك جينبيكوف، مرشح الحزب الاشتراكي الديمقراطي القرقيزي.

وقبيل إنطلاق الانتخابات التي انتهت بإعلان جيبينكوف مرشح الحزب الاشتراكي-الديمقراطي القرقيزي أكبر حزب في البرلمان، كانت أوساط المحللين قد أبدت مخاوفها من أن تؤدي الإدارة السيئة للعملية الانتخابية إلى إنهيار الواجهة الديمقراطية لقرقيزيا، وأن الرهان كان يتعلق باستقرار هش على الرغم من التقدم التقني في الطريقة التي تمت بها تنظيم عملية التصويت، خاصة في ظل ما هو متعارف عليه في دول آسيا الوسطى بشكل عام من استخدام حملات التشهير وشراء الأصوات واستخدام موارد الدولة لتغليب المرشحين المحسوبين على السلطة أو النظام.

من ناحية أخرى كانت استطلاعات الرأي التي أجريت قبيل عملية الاقتراع تشير لتوافر حظوظ إثنين فقط من المرشحين الـ ١١ للفوز بمنصب الرئاسة، وانحسرت المنافسة بينها وهما سورونباي جينبيكوف حليف أتامباييف المقرب، ورجل الأعمال الثري عمر بيك بابانوف، وكشفت تقارير منذ بداية انطلاق



الحملة الانتخابية الدعائية عن وقوع خروقات من جانب معظم المرشحين، ففيما أكدت مصادر أن جيبينكوف استفاد خلال حملته من دعم الدولة بفضل قربه من الرئيس أتامباييف، وميل تغطيات أجهزة الإعلام الحكومية للتقليل من قدرات المنافس الآخر بابانوف، حيث تم وصفه تارة بأنه مرشح غير وطني وغير جدير بالثقة، كما تم نشر تقارير توصف بغير المحايدة وتتركز بطرح آراء غير محابية لبابانوف، وقد تصاعدت حدة هذه الحملة بعد لقاء في سبتمبر تم بين بابانوف المرشح الرئاسي والقيادي في حزب ريسوبليكا آتا زهورت المعارض ونور سلطان نزارباييف، رئيس كازاخستان المجاورة، والذي اعتبره البعض تدخلاً في العملية الانتخابية. وكانت حكومة قرقيزيا قد احتجت رسمياً، على هذا اللقاء قائلة إن جارتها تتدخل في الانتخابات خاصة بعدما أعلن مكتب نزارباييف إنه التقى مع بابانوف في كازاخستان وعبر عن استعداداته للعمل "مع الرئيس الجديد الذي سيضع فيه شعب قرقيزستان ثقته". فيما أكدت وزارة الخارجية القرقيزية في بيان لها إنها اعتبرت الاجتماع وتعليقات نزارباييف تعبيراً عن دعم بابانوف ما أدى إلى توتر الأجواء بين كازاخستان وقيرقيزيا، بعدما اتهم الرئيس أتامباييف في خطاب قاس وغير عادي نظيره الكازاخستاني بالتدخل في شئون البلاد، وحذرهم من أن الأسوء قادماً "سوف اتكلم بشكل مختلف إذا لم يأت جيراننا على حواسهم".

وفي إطار هذه الأجواء، وإثناء سير العملية الانتخابية أشار أتامباييف بعد إدلائه بصوته في العاصمة بيشك إنه "تم القبض على مجموعة تضم عضواً سابقاً في البرلمان كانت تخطط لتنظيم أعمال شغب في نهاية التصويت"، ولفت إلى أن "المجموعة حصلت على السلاح من موظف سابق في الهيئات الأمنية"، وكان أتامباييف قد أكد أن السلطات "سجنت وستواصل سجن" المسؤولين



السياسيين الذين يحضرون لاضطرابات بعد إقفال مكاتب التصويت حتى لا يعكروا صفو الاحتفال. يجب أن تكون الانتخابات عرساً".

بينما أعلن المدعي العام في البلاد أنه سيجري تحقيقاً حول التصريحات التي أدلى بها بابانوف منافس جبينيكوف الرئيسي خلال إجتماع بمدينة أوش الجنوبية التي يشكل الأوزبك أكثرية سكانها، قيل أنها تحرّض على الكراهية العنصرية وتأجيج التوتر العرقي وترمى للتحريض على قلب نظام الحكم، حيث كان بابانوف يعول على الحصول على أصوات في مسقط رأسه بإقليم أطلس الواقع شمال غرب البلاد، واعتبر سياسيون أن مواصلة التهم الجنائية ضد بابانوف فيما يتعلق بخطابه بمدينة أوش يُعد بمثابة دليل على عدم قدرة الحكم القيرقيزي على معالجة الندوب المتبقية لعنف "ثورة التيوليب" عام ٢٠١٠.

يُذكر أن إتهامات أثّرت ضد الرئيس المنتهية ولايته باستهداف المعارضة وبخاصة قبيل إجراء الانتخابات الرئاسية، وبرز في هذا الصدد الحكم الذي صدر ضد عمر بك تكباييف زعيم المعارضة والخصم العنيد للرئيس أتامباييف بالسجن ٨ أعوام قبل بضعة أشهر من الانتخابات الرئاسية وإتهامه بقضايا فساد وتلقى رشوة بمبلغ مليون دولار، وبالتالي إبعاده عن الترشح في الانتخابات الرئاسية والإطاحة به لصالح جبينيكوف المحسوب على الرئيس، فيما اعتبر الحزب الإشتراكي الذي يتزعمه تكباييف أن الحكم "مفبرك" ومسيس، ما دفعه للمطالبة قبيل اعتقاله بخضوع الرئيس القيرقيزي نفسه للتحقيق بشبهات فساد، وهو ما أدى إلى اندلاع تظاهرات في قرقيزستان استمرت على مدى يومين.

ويشار في هذا الصدد قيام الحكومة باعتقال معارض آخر هو سدير جباروف الذي حوكم بالسجن ١١ عاما ونصف العام بتهمة مشاركته في تنظيم عملية احتجاز رهائن، فضلاً عن توقيف السلطات لأحد المعارضين المقربين من



بابانوف وهو كاناتبيك ايساكوف عضو لجنة "جوغوركو كينيش" حركة البرلمان الشعبى المعارض بتهمة التخطيط بمحاولة انقلاب على السلطة الشرعية، فضلاً عن الاتهام الأكبر الذي وجه ضد بابانوف نفسه بالعمالة لصالح دولة كازاخستان واتهامه بشراء الأصوات، وقيام لجنة الانتخابات المركزية بتوجيه ثلاثة تحذيرات له لانتهاك قواعد الحملة الانتخابية.

تقارير الخبراء الاقليميين والمحليين

يُذكر أن الانتخابات الرئاسية قد شارك في مراقبتها عدة منظمات إقليمية ودولية ومحلية، حيث وصل عدد المراقبين الذين قاموا بمراقبتها ٣٧٠ مراقباً، منوط بهم قياس مدى التزام انتخابات قيرقيزستان بالمعايير الدولية للانتخابات الديمقراطية، ومدى مراعاتها للتشريعات الوطنية ومراقبة مقرات العملية الانتخابية من تسجيل المرشحين، وأنشطة الحملات الدعائية، وعمل إدارة الانتخابات والهيئات الحكومية ذات الصلة، وتنفيذ الإطار التشريعي، وحل النزاعات الانتخابية، ومراقبة معالجات وسائل العالم، وكذلك رصد مراكز الاقتراع، والتصويت، وعد الأصوات، وجدول النتائج، ومن المنظمات التي شاركت في عملية المراقبة أيضاً بعثة منظمة الأمن والتعاون الأوروبية التي يرأسها الفرنسي ألكسندر كيلتشوسكي والتي تكونت من ١٧ خبيراً دولياً، وبعثة مراقبي رابطة الدول المستقلة، وتضم ممثلين من ثمانية بلدان من ١١ بلداً بواقع ١٩٢ مراقباً زاروا خلال يوم التصويت ١٢٢٧ مركزاً للإقتراع.

وقد أكد السكرتير التنفيذي للرابطة، سيرجي ليبيديف، أن الانتخابات الرئاسية في قرقيزستان كانت حرة شفافة ومفتوحة وراعت معايير الديمقراطية المعمول بها وجرت وفقاً لدستور البلاد وقوانينها وأنها تفي بالمعايير الدولية المعترف بها لإجراء انتخابات ديمقراطية، وكانت تنافسية وشفافة، على الرغم



من رصد بعض الانتهاكات الفردية إلا أنها لم تكن تؤثر على نتائج الانتخابات.

وهو نفس ما صرح به ازاي غولييف رئيس بعثة المراقبة الانتخابية التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في بيان أن "قيرقيزستان ابدت مثلاً ايجابياً عموماً على إجراء انتخابات تنافسية ونقل السلطة سلمياً"، وأنه تم رصد بعض الخروقات وبخاصة ما يتعلق بحالات سوء استخدام الموارد العامة، والضغط على الناخبين، وشراء الأصوات التي مثلت مصدر قلق أثناء عملية الاقتراع".

أما حركة "من أجل انتخابات نزيهة" المحلية التي تضم سياسيين وشخصيات حكومية ومدنية من مختلف أنحاء قيرقيزستان فقد أكدت في تقاريرها وقوع خروقات وأعمال غير قانونية ومخالفات خلال الحملة الانتخابية. وهو الأمر الذي دفعها للتوجه لمطالبة الرئيس القيرقيزستاني، ولجنة الانتخابات، ورئيس الوزراء، للتحرك واتخاذ الخطوات اللازمة لوقف المخالفات.

وفي ذات السياق عرضت تقارير برلمانية وصفت بالمثيرة للقلق بعض الممارسات التي وقعت في بعض المناطق، ومنها إزالة يافطات وشعارات سياسية بناءً على أوامر السلطات المحلية، وحظر اجتماعات مع ناخبين، وإغلاق مقار مرشحين كانوا على عدم وفاق مع السلطات وبخاصة ضد المنافسين الرئيسيين لسورونباي جينبيكوف المحسوب على الرئيس اتامباييف، بالتزامن مع هذه الوقائع كانت هناك مئات المخالفات، خاصة بنشر وترويج أخبار دون الاستناد لمدى صحتها، أو استنادها لمصدر موثوق، وخاصة ما يتعلق بانسحاب مرشحين من سباق الانتخابات، أو الإعلان عن تحالفات بين قوى سياسية، تهديدات مارسها مرشحون ضد بعضهم البعض، وملاحقة



صحفيين حاولوا الغوص بتفاصيل هذه الانتخابات وفضح المخالفين وطرح العديد من الأسئلة والمواد التي تكشف التجاوزات، فضلاً عن التدخل بوقف الدعاية الانتخابية في يوم الاقتراع لمراكز اقتراع بعينها وبخاصة البعيدة عن الحضر، والتصويت باستخدام وثائق تعود لأشخاص آخرين، كما أفادت تقارير برفع دعاوى قضائية ضد العديد من وسائل الإعلام المستقلة الشعبية وتغريمها بغرامة كبيرة بتهمة إهانة الرئيس كمحاولة للترهيب، وتم توقيف عدد من المدونات الإلكترونية والناشطين على وسائل التواصل الاجتماعي ومستخدمي الفيسبوك الذين انتقدوا الرئيس، وتقديم تحذيرات لهم، كما أفادت تقارير أخرى عن رصد أشخاص قاموا بتقديم رشاوى مالية للمواطنين في منازلهم للتصويت لصالح جيبنيكوف.

وقبل إعلان النتائج النهائية أعلنت اللجنة المركزية للانتخابات أن النتائج الأولية بعد فرز ٩٧% من بطاقات الاقتراع أظهرت فوز سورونباي جيبنيكوف المرشح المقرب من الحكومة في الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية بحصوله على نسبة ٥٤% من الأصوات، وذكر رئيس اللجنة نورجان شايلدبيكوف أن منافسه الرئيسي عمر بيك بابانوف قد حصل على نسبة ٣٣% من الأصوات، بينما كانت استطلاعات الرأي تتوقع أن تشهد الانتخابات منافسة أكثر حدة بينهما، بالتوازي مع مخاوف من وقوع اضطرابات وفترة عدم استقرار أثناء وبعد الماراثون الانتخابي.

وعلى الرغم من أن جميع استطلاعات الرأي وضعت جيبنيكوف بعيداً وراء بابانوف حتى قبل إجراء الانتخابات ببضعة أشهر، حتى أن تقارير توقعت فوز بابانوف بالانتخابات بنتيجة لا تقل عن ٦٠% من الأصوات في حين أن أقرب منافسيه لن يستطيع الحصول على أكثر من ٢٥% فقط من الأصوات، إلا أن



النتائج الحقيقة أثبتت عكس ذلك لصالح جبينيكوف الذي حلق بعيداً خارج كل التوقعات، على الرغم من أن من الناحية الأيديولوجية، فلا يوجد سوى القليل الذي يميز بوضوح بين المرشحين الرئيسيين، وكانت حملات كلا منهما تتركز بشكل عام على آفاق مستقبل مزدهر لقرقيزستان تحت حكمهما.

وبعد إعلان النتائج النهائية للانتخابات وتسمية جبينيكوف رئيساً جديداً للبلاد، والخامس منذ استقلالها عن الاتحاد السوفيتي السابق وفي أول خطاب له أكد الرئيس القرقيزي الجديد بينما كان يحتفل مع أنصاره "أشكر خصومي الذين عملوا بجد لتكون هذه الانتخابات تنافسية"، مؤكداً أن بلاده أظهرت للعالم أجمع أن قرقيزستان دولة ديمقراطية وذات سيادة، وأن فقط شعبها هو من يقرر مصير هذا البلد"، وذلك رداً على الحملة التي سبقت الانتخابات وتوجيه اتهامات له بأنه غير وطني ومحسوب على روسيا وبأنه موال لكازاخستان المجاورة، مؤكداً ومتعهداً على محاربة الفساد، وحماية "وحدة البلاد".

فيما أعلن بابانوف في مقر حملته الانتخابية في العاصمة بيشكيك أن "الانتخابات أجريت وانتهت وحصل مرشح واحد على عدد من الأصوات أكثر من أي شخص آخر وهذا يعني أنه فاز"، مضيفاً أن "قرقيزيا" بحاجة إلى الاستقرار "يجب أن تكون المهمة الأولى للرئيس الجديد هي توحيد الشعب في البلاد "بغض النظر عن يؤيدهم".

وحول آليات وتوجهات القيادة القيرقيزية الجديدة بزعامة جبينيكوف، ذكر الديوان الرئاسي القيرقيزي أن الرئيس جبينيكوف سيتوجه إلى موسكو في أول محطة خارجية له، وسيبحث مع نظيره الروسي فلاديمير بوتين قضايا التعاون الإقتصادي والتنسيق السياسي ومحاربة الإرهاب، ما يعنى طبقاً



لتحليلات الخبراء المعنيين بالشأن السياسى فى اسيا الوسطى السير على نفس نهج سلفه أتامباييف فى التقارب مع روسيا والإنضواء تحت لوائها، فيما حرص الكرملين على التشديد على خصوصية العلاقات التى تجمع البلدين، حيث أشار بوتين إلى أن روسيا تثمن مساهمة جينبكوف الشخصية فى تعزيز الشراكة الإستراتيجية والتحالف بين روسيا وقرقيزيا.

وقد كانت المحطة الثانية للرئيس جينبكوف التوجه إلى مينسك بعد موسكو للمشاركة فى قمة منظمة الأمن الجماعي، التى تضم بجانب قيرقيزيا كلا من روسيا وبيلاروسيا وأرمينيا وكازاخستان وطاجيكستان فيما يعكس ترسيخاً لنفس السياسات التى كان ينتهجها أتامباييف.

وفى حين يبدو أن روح التعاون الإقليمي تستيقظ فى أوزبكستان، فإن العلاقات الكازاخستانية - القيرقيزية ما تزال تتعرض لنوع من التوترات على خلفية نداء القوميات والعرقية من جانب، وتعارض الرؤى اقتصادياً وبخاصة ما يتعلق بقيادة الاتحاد الاقتصادى الأوروراسى فى ظل نزعة قيادة كازاخستان من جانب آخر.

يذكر أن الرئيس المنتهية ولايته "المازبك أتامباييف" ألمح لعودته النهائية الى الساحة السياسية بالعمل الحزبى وقيادة قائمة الحزب الديمقراطى الاشتراكي فى قيرقيزستان فى الإنتخابات البرلمانية المقبلة" وذلك خلاف ما أثير قبيل انتهاء ولايته بمغادرة السياسة والتخطيط للمشاركة فى الأنشطة الإبداعية"، بما فى ذلك كتابة الكتب والموسيقى بعد ترك منصبه.

ومن ثم بانتهاء فصل الانتخابات الرئاسية فى قيرقيزيا تكون البلاد قد بدأت الدخول لعهد جديد تحت قيادة رئيس جديد وعبر تداول سلمى وعملية ديمقراطية ناجحة فى مجملها، وإن شهدت بعض الخروقات التى لا تفسد



نتائجها، والشاهد أن قيرقيزيا لن تشهد خلال ولاية جبينيكوف خروجاً عن خط سلفه أتامباييف، وأن تظل في فلك الدب الروسى، مع العمل قدر الإمكان على تحسين العلاقات مع الدول المجاورة في منطقة آسيا الوسطى وبخاصة مع كازاخستان.